

ADistr.  
LIMITEDA/47/L.23  
20 November 1992  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون  
البند ٢٢ من جدول الأعمالحالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

فنزويلا : مشروع قرار

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي" ،

وإذ تشير إلى قراريها ٧/٤٦ المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ و ١٣٨/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، وكذلك ما اعتمدته المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان والمحافل الدولية الأخرى من قرارات ومقررات ذات صلة ،

وإذ ترحب بالقرارات MRE/RES.1/91<sup>(١)</sup> و MRE/RES.2/91<sup>(٢)</sup> و MRE/RES.3/92 التي اتخذتها وزارة خارجية البلدان الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية في ٣ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ و ١٧ أيار/مايو ١٩٩٢ على التوالي ،

وإذ ترحب أيضاً بالقرار (923/92) CP/RES 594 بشأن إعادة إرساء الديمقراطية في هايتي ، والذي اتخذه المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ،

وإذ ترى أنه ، رغم جهود المجتمع الدولي ، لم تتم بعد إعادة حكومة الرئيس جان برتران أرستيد الشرعية وأن الحريات المدنية والسياسية لاتزال تendas في هايتي ،

(١) انظر A/46/231 ، المرفق والتذييل .

(٢) انظر A/46/550-S/23127 ، المرفق .

وإذ يشير جزءها الشديد استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتفاقمها ، ولاسيما الإعدامات بأحكام مستعجلة والتعسفية ، والاختفاءات القسرية وتقارير التعذيب والاغتصاب والاعتقالات والاحتجازات التعسفية ، وكذلك إتکار حرية التعبير والتجمع وإنشاء الجمعيات ،

وإذ يساورها القلق من أن استمرار هذه الحالة قد يزيد في عدد الهaitiens الساعين للجوء إلى الدول الأعضاء المجاورة ، وإقتناعاً منها بضرورة الرجوع عن هذا الوضع لتفادي إنعكاساته السلبية على المنطقة ،

وإذ ترحب بالتدابير التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة تأييداً لجهود منظمة الدول الأمريكية ، ولاسيما مشاركة ممثله الخاص في بعثة الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية إلى هايتي ، في الفترة من ١٩ إلى ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ ،

وإذ تضع في اعتبارها قرارها ١١/٤٧ المؤرخ في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ،

وإذ تحيل علماً بتقرير الأمين العام عن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي<sup>(٣)</sup> ،

وإذ تحيل علماً أيضاً بتصريح الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة والذي أعلن فيه بأنه يقف "على استعداد للمساعدة بأية طريقة أخرى على حل الأزمة في هايتي"<sup>(٤)</sup> ،

وإذ تدرك أن المنظمة ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، تعزز وتشجع احترام حقوق الإنسان والحربيات الأساسية للجميع ، وأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد أن "إرادة الشعب هي مناطق سلطة الحكم"<sup>(٥)</sup> ،

وإذ تسلم بالحاجة الملحة إلى التوصل إلى تسوية سلمية شاملة مبكرة للحالة في هايتي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ،

.(٣) Add.1 A/47/599 .

.(٤) الوثائق الرسمية للجمعية ، الدورة السابعة والأربعون ، الملحق رقم ١ (A/47/1) ، الفقرة ١١٩ .

.(٥) القرار ٢١٧ ألف (د-٣) ، المادة ٢١ ، الفقرة ٣ .

- ١ - تدین بقوة مرة أخرى محاولة تنصيب من يحل محل الرئيس الدستوري لهايتي بصورة غير شرعية ، واستعمال العنف والقسر العسكري وانتهاك حقوق الإنسان في ذلك البلد :
- ٢ - تؤكد أن أية هيئة تأتي نتيجة هذه الحالة غير الشرعية تعتبر غير مقبولة . وتطالب بإعادة حكومة الرئيس جان برتران أرستيد الشرعية فوراً والإعمال الكامل للدستور الوطني وبالتالي المراجعة الكاملة لحقوق الإنسان في هايتي :
- ٣ - تحيط علماً بجهود الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية الرامية إلى تنفيذ القرارات التي اتخذتها تلك المنظمة :
- ٤ - تؤكد أن حل الأزمة الهايتية ينبغي أن يراعي قرارات منظمة الدول الأمريكية CP/RES 594 و MRE/RES.3/92 و MRE/RES.2/91 :
- ٥ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يتخذ التدابير اللازمة لمساعدة في حل الأزمة الهايتية ، بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية :
- ٦ - تحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تجديد دعمها في إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، باعتماد تدابير تتمشى مع قرارات منظمة الدول الأمريكية MRE/RES.1/91 و MRE/RES.2/91 و CP/RES 594 ولاسيما ما يتعلق منها بتوطيد الديمقراطية التمثيلية والنظام الدستوري وفرض الحظر التجاري على هايتي :
- ٧ - تحث أيضاً الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى على زيادة مساعدتها الإنسانية إلى الشعب الهايتi ودعم كافة الجهود الramية إلى حل المشاكل المرتبطة بالمشردين ، وتشجع ، في هذا السياق ، تعزيز التنسيق المؤسسي القائم فيما بين وكالات الأمم المتحدة ، وكذلك بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية :
- ٨ - تطلب إلى المجتمع الدولي الامتناع عن توريد المواد المخصصة لاستخدام القوات العسكرية أو قوات الشرطة في هايتي ، بما فيها الأسلحة ، والذخائر والنفط ، إلى أن تحل الأزمة الراهنة :
- ٩ - تؤكد أن من الضروري ، بعد استعادة النظام الدستوري في هايتي ، زيادة التعاون التقني والاقتصادي والمالي معها لتعزيز الجهود الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية التي تبذلها ، وذلك تعزيزاً لمؤسساتها الديمقراطية :

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا عن تنفيذ هذا القرار ، وذلك في موعد أقصاه منتصف شهر شباط/فبراير :

١١ - تقرر إبقاء هذا البند قيد النظر إلى أن يتم التوصل إلى تسوية للحالة .

-----